الأمم المتحدة

A/ES-10/448–S/2009/98

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي القلق البالغ أن أوجه انتباهكم لحملة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلية غير القانونية والواسعة النطاق المستمرة والمكثفة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي الوقت الذي لا نزال نصارع فيه الأزمة الخطيرة الناشئة عن الحملة العسكرية الفتاكة والمدمّرة التي نفذتها السلطة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة وعن الحصار المتواصل، الذي أسفر عن معاناة ومشاق لا تطاق للسكان المدنيين الفلسطينيين، يتعين علينا أيضا التصدي للمحاولات التي لا تكل الرامية إلى الاستيطان بصورة غير قانونية في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وحملة الاستيطان التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال ليست حملة غير قانونية فحسب، تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي، وانتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة، واستخفافا كاملا بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب خارطة الطريق وسائر الالتزامات المتعهد بها في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مؤتمر أنابولس، بل ومن المعترف به على نطاق واسع فإنها، أي حملة الاستيطان هذه، تشكل عائقا رئيسيا يحول دون تحقيق هدف التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وبالفعل، فما دامت إسرائيل تواصل مصادرتها غير القانونية للأرض الفلسطينية، وبناء المستوطنات، ومستوطنات ”المواقع

190209 190209 09-24209 (A)

الأمامية'' وتوسيعها، وبناء الهياكل الأساسية للمستوطنات، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل المضي قدما في محاولاتها الرامية إلى ضم المزيد من الأرض الفلسطينية بحكم الواقع بصورة غير قانونية، فإن ذلك يقوض بشكل خطير التواصل الجغرافي والسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية، كما يجعل احتمالات تحقيق هدف قيام الدولتين ماديا أمرا أكثر صعوبة.

وفي هذا الصدد، يؤسفني أن أحيطكم علما بآخر قرار غير قانوني واستفزازي اتخذته السلطات الإسرائيلية والقاضي بمصادرة ٧٠٠ ١ دونم من الأرض الفلسطينية المملوكة للخواص لغرض الربط بين المستوطنات غير القانونية في الخليل للمستوطنات غير القانونية في منطقة القدس الشرقية المحتلة. وجاءت هذه الأوامر لتنفيذ هذه المصادرة غير القانونية عشية إعلان إسرائيل الخطط الرامية إلى توسيع مستوطنة ''عفرات'' بإضافة ٥٠٠ ٢ وحدة سيتم بناؤها على هذه الأرض كأداة للترويج لهذا الربط المزيف بين المستوطنات. ومن شأن مصادرة هذه الأراضي، التي تعود للفلسطينيين من قرى الخضر، وبيت فجار، وعرطاس، وأم سلمون، وايدرحال ومدينة بيت لحم، التي تقع غرب مستوطنة ''عفرات'' بالضبط، من شأنها أن تكون مكملة للمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى قطع الضفة الغربية جزأين منفصلين غير متصلين.

إن هذا تطور يبعث على الانزعاج وتجب إدانته. وترى القيادة الفلسطينية أنه يشكل خطرا مباشرا على الهدف التوافقي لعملية السلام في الشرق الأوسط، هدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافيا وقادرة على الاستمرار كسبيل وحيد لإرساء سلام عادل ودائم في المنطقة. والسياسات والأعمال الإسرائيلية غير القانونية في هذا الصدد، التي تهدف إلى مصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية بالقوة وتدعيم تلك المصادرة عن طريق نقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى هذه الأرض، إنما هي سياسات وأعمال تتناقض تماما وبشكل صارخ مع هذا الهدف وتضر على نحو خطير بالحالة في الميدان كما تقوض أي جهود ترمي إلى تسوية مسألة أساسية كهذه مسألة الوضع النهائي في سياق عملية السلام.

ومثل هذه الخروقات الصارخة للقانون من جانب السلطة القائمة بالاحتلال وانتهاكها لتعهداتها بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك مستوطنات ''المواقع الأمامية'' يجب إدانتها ومطالبة إسرائيل بالكف عن جميع هذه الأنشطة غير القانونية. كما يجب عدم التغاضي من الآن فصاعدا عن مداهنة مثل هذه السياسات والأعمال لأن ذلك سوف لا يخدم سوى محاولات إسرائيل الرامية إلى تغيير الوضع ماديا في الميدان من خلال هذه الوقائع والأعمال غير القانونية. وعلاوة على ذلك، ينبغي مطالبة إسرائيل بألا تتكلم،

فقط، عن السلام بل أن ''تعمل'' بالفعل من أجل السلام، وهو ما سيتطلب أكثر من مجرد الوعود الكاذبة والخطب الرنانة بشأن مسألة المستوطنات. وفي هذا الصدد، فمن المؤسف حقا أن الحكومات الإسرائيلية المتتالية ما انفكت منذ ما يزيد عن ١٥ سنة، منذ انطلاق عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، تدعي الالتزام بالسعي إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين في حين أثبتت الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها هذه الحكومات المتتالية، في الوقت نفسه، عكس ذلك تماما. ويأتي هذا الإعلان الإسرائيلي الأخير كدليل آخر على سوء نية السلطة القائمة بالاحتلال في هذا الصدد.

وعلى المجتمع الدولي التزام قانوني وأخلاقي باتخاذ موقف ثابت إزاء هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية العدائية والمدمرة وغير القانونية وبالعمل على إنهاء هذه السياسات والممارسات. ويجب اتخاذ تدابير جدية حتى لا تعتبر أي دولة نفسها فوق القانون الدولي ومبدأ المحاسبة. ومنذ مؤتمر أنابولس، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ما انفكت إسرائيل تضاعف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية إلى سبعة أضعاف أو بنسبة ٦٩ في المائة حسب بعض التقديرات. فهذه الحقيقة المذهلة، بالإضافة إلى مواصلة بناء الجدار، والاستمرار في إقامة المئات من نقاط التفتيش لتقييد حركة الفلسطينيين والنشاط الاجتماعي – الاقتصادي والحصار غير الإنساني المفروض على غزة، فضح جميع التصريحات الإسرائيلية المتعلقة بالتزامها بالتعهدات التي التزمت بها خلال عملية سلام، بما في ذلك بموجب خارطة الطريق.

وفي هذا الصدد، فإن الجانب الفلسطيني قد أوفى، بجميع المقاييس، بالتزاماته بموجب خارطة الطريق بشفافية وبكل حرص على الرغم من جميع القيود التي تفرضها إسرائيل. وعلى العكس من ادعاءات إسرائيل الكاذبة، فإن التزامنا بعمل ما هو ضروري لتحقيق الحل التوافقي التاريخي الصعب الذي يجب التوصل إليه مع إسرائيل من أجل السلام، التزام لا يمكن إنكاره، وتشهد على ذلك الوقائع والأعمال في الميدان. وبناء على ذلك، فإننا نعيد تأكيد الموقف الذي أعلنه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن أي مفاوضات مع إسرائيل في ظل هذه الظروف سيكون غير ذات جدوى ولن تسفر إلا على المزيد من الإحباط. والأخطر من ذلك كله هو إضاعة الوقت في مزاعم تحقيق السلام بينما تواصل إسرائيل فرض واقع في الميدان يجعل من غير المحتمل تحقيق هذا السلام ماديا.

والغرض من المفاوضات وهدفها الواضح هما تحقيق السلام بإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وللأسف فإن أسلوب العمل الذي تتبعه

إسرائيل حاليا يثبت أن إسرائيل لا تريد سوى المحافظة على واجهة مفاوضات السلام في حين أنها تعمل على استحالة تحقيق الهدف النهائي لهذه المفاوضات. لذلك فإننا نهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك بوجه خاص هيئات الأمم المتحدة المعنية، لمعالجة هذه المسألة الحاسمة وإعادة تأكيد المبادئ والمواقف القانونية والأخلاقية التي من شأنها أن تحمي فرص تحقيق السلام والحيلولة دون انتصار برامج المتطرفين على الالتزام بالسلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٣٣ السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (A/ES-10/445-S/2009/65)، سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة. (ونظرا لعدم التعرف على جميع أسماء الضحايا بعد، فإن أسماءهم ستدرج في مرفق لرسالة مقبلة).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم